

ملخص محضر جلسة ندوة الرؤساء

❖ تاريخ الاجتماع: الجمعة 01 مارس 2019.

❖ جدول الأعمال:

- مواصلة تركيز الهيئات الدستورية،

- الأولويات التشريعية إلى نهاية الدورة الحالية.

❖ الحضور: أعضاء مكتب المجلس ورؤساء الكتل النيابية ورؤساء اللجان التشريعية والخاصة.

❖ افتتاح الجلسة: الساعة العاشرة و15 دقيقة رفع الجلسة: الساعة الحادية عشرة والنصف.

انعقدت هذه الجلسة بدعوة من مكتب المجلس للنظر في جدول الأعمال المذكور أعلاه.

الكلمة الافتتاحية للسيد رئيس المجلس:

افتتح السيد رئيس مجلس نواب الشعب الجلسة مرحبا بالحضور واستعرض جدول أعمالها وفتح باب النقاش لإبداء الرأي.

أهم مداوالات ندوة الرؤساء:

1. النقطة الأولى: مواصلة تركيز الهيئات الدستورية

❖ تمت الإشارة إلى أن اللجنة الانتخابية فتحت باب الترشيحات لعضوية هيئة حقوق الإنسان بمقتضى قرار رئيس اللجنة الانتخابية المؤرخ في 15 فيفري 2019 والصادر بالرائد الرسي للجمهورية التونسية والسلم التقييبي لترتيب المترشحين الملحق بالقرار ووضعت أجلا بـ 21 يوما لقبول ملفات الترشح تنتهي يوم 14 مارس 2019 ومن ثمّ المرور إلى مرحلة الفرز الإداري والترتيب.

ويمكن تبعا لذلك برمجة جلسة عامة انتخابية لهذه الهيئة خلال شهر جوان 2019.

❖ حاز موضوع إرساء هيئة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد (التي تم إحداثها بمقتضى القانون الأساسي عدد 59 لسنة 2017 المؤرخ في 24 أوت 2017) على قدر كبير من التدخلات

وقد تباينت الآراء بين مؤيد لانتخاب أعضاء هذه الهيئة بالترشحات المتوفرة حاليا (في 8 اختصاصات) وبين من يرى ضرورة انتظار استكمال البت في الترشحات المتعلقة بالصنف الأخير في مجال الاتصال والإعلام.

وللتذكير فإن اللجنة الانتخابية أحالت قائمة المترشحين المقبولين مرتبة تفضليا إلى مكتب المجلس بخصوص الثمانية أصناف الأولى من أعضاء هذه الهيئة، وهي بصدد استكمال أشغالها فيما يتعلق بصنف مختص في الاتصال والإعلام في ضوء قرار المحكمة الإدارية التي أقرت إعادة ترتيب المترشحين المقبولين لعضوية الهيئة المذكورة في صنف مختص في الاتصال والإعلام.

✚ الآراء المساندة لانتخاب الهيئة بالترشحات الموجودة:

- لا مانع قانونا من أن يعقد المجلس جلسة انتخابية لتركيز الهيئة المذكورة بالترشحات الجاهزة في الأصناف الثمانية دون انتظار استكمال الصنف الأخير. مع الاستدلال بالتمشي الذي تم اعتماده عند انتخاب أعضاء المجلس الأعلى للقضاء.

- من البديهي التفكير في صورة المجلس وسمعته وقدرته على استكمال مسار إرساء الهيئات الدستورية ولا يمكن للمجلس في آخر عهده النيابة أن يرجئ انتخاب أعضاء هذه الهيئة إلى الدورة القادمة.

- الإعلان عن تركيز هذه الهيئة بثمانية أعضاء أفضل من تأجيل ذلك إلى الدورة البرلمانية القادمة.

- طرح إمكانية برمجة هذا الموضوع ضمن جدول أعمال الجلسة العامة الانتخابية ليوم 28 مارس الجاري.

- الإشارة إلى أن الموضوع الذي تم الطعن فيه والمتعلق بترتيب المترشحين تفضليا لا تأثير له على سلطة المجلس في انتخاب العضو عن الصنف المذكور.

✚ الآراء المساندة لفكرة انتظار استكمال البت في الترشحات في صنف الاتصال والإعلام:

- الانطلاق الفعلي للهيئة في أعمالها مرتبط بانتخاب كل أعضائها باعتبار أنه من حق العضو المختص في الاتصال والإعلام الترشح لرئاسة الهيئة. ومن هذا المنطلق فلا يمكن انتخاب الهيئة قبل استكمال ترشح العضو في الصنف المذكور.

- التأكيد أن مرجع النظر هو قرار سابق لمكتب المجلس ينص على عدم انتخاب الهيئة إلا بعد استكمال ترشحات الأعضاء عن كل الأصناف المعنية.

- اعتبار أن انتخاب أعضاء المجلس الأعلى للقضاء لا يمكن أن يكون مثالا يحتذى به باعتبار الصعوبات التي رافقت شروعه في أعماله بتركيبة منقوصة.

- الدعوة إلى أن تجتمع الكتل البرلمانية لتنتقل في مناقشة الأسماء المطروحة ومدى وزنها في مجالي الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد والتثبث من الكفاءة والنزاهة قبل تنظيم جلسة انتخابية.

السيد رئيس المجلس

بيّن السيد رئيس المجلس أن الإعلام بقرار المحكمة الإدارية تم مساء يوم الخميس 28 فيفري 2019 وسيتم توزيعه للإطلاع مشيراً إلى أنه في ظل التباين في الآراء بين مختلف المتدخلين، سيتم إحالة هذا الملف على أنظار مكتب المجلس ليَتَّخذ التدابير اللازمة في الشأن.

2. النقطة الثانية: الأولويات التشريعية إلى نهاية الدورة الحالية

❖ الروزنامة التي تم توزيعها على السادة الحضور تتضمن النقاط التالية:

- إمكانية عقد 18 جلسة تشريعية و22 جلسة رقابية و05 جلسات للانتخاب والحوار مع الهيئات،
- اقتراح كامل يوم الإثنين لأعمال اللجان الخاصة بالتوازي مع جلسات الأسئلة الشفاهية،
- تخصيص كامل يومي الخميس والجمعة لأعمال اللجان القارة،
- الروزنامة تأخذ بعين الاعتبار خاصة أولويات الحكومة للفترة المقبلة.
- مشاريع القوانين المرتبطة بالتزامات مالية للدولة تحال على الجلسة العامة حال إنهاء النظر فيها من قبل اللجنة المعنية.

❖ تعرض السادة النواب إلى عدد من النقاط والتساؤلات تمحورت حول ما يلي:

- الروزنامة المعروضة تبين تقلصاً في حجم العمل التشريعي للمجلس مقارنة بالعمل الرقابي،
- تخصيص يومي الخميس والجمعة فقط لأعمال اللجان التشريعية غير كاف.
- التساؤل عن سبب عدم برمجة مشروع القانون الأساسي المتعلق بتنقيح وإتمام القانون الأساسي المتعلق بالانتخابات والاستفتاء.
- الدعوة لتعديل الروزنامة في اتجاه إضافة أسبوع للجهات خلال شهر أفريل.
- تحديد أولويات عمل اللجان التشريعية لتتمكن من استكمال أعمالها إلى موفى شهر رمضان.
- مطالبة رؤساء الكتل بحث الأعضاء على ضرورة المواظبة في الحضور صلب اللجان.
- الدعوة إلى برمجة جلسة حوار مع رئيس الحكومة حول الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.
- برمجة مقترح القانون المتعلق بترسيخ اللغة العربية ودعمها وتعميم استخدامها ومقترح القانون المتعلق بتجريم التطبيع مع الكيان الصهيوني ومشروع القانون المتعلق بتسوية مخالفات الصرف ضمن الأولويات التشريعية.
- استنكار رفض السيد وزير التربية الحضور أمام لجنة التربية للتباحث حول إشكاليات القطاع والمطالبة بمراسلته في الموضوع من قبل مكتب المجلس.

- تمسك المعارضة بتركيز لجنة التحقيق حول العجز التجاري مع إسناد مكتب اللجنة إلى المعارضة.
- دعوة مكتب المجلس، في علاقة بأولويات لجنة الحقوق والحريات، لضبط الترتيب التفاضلي بين مشروع القانون المتعلق بالمعطيات الشخصية ومشروع القانون المحدث لهيئة الاتصال السمعي البصري.

أهم التوصيات المنبثقة عن ندوة الرؤساء

1. إعطاء الأولوية لاستكمال مسار إرساء الهيئات الدستورية قبل موفى المدة النيابية الحالية:

* على المستوى التشريعي: محكمة المحاسبات، هيئة التنمية المستدامة وحقوق الأجيال القادمة وهيئة الاتصال السمعي البصري

* على المستوى الانتخابي: هيئة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد وهيئة حقوق الإنسان

2. استعجال النظر في المشاريع ذات الأولوية وفقا لروزنامة تغطي أشهر مارس، أفريل، ماي

2019 وذلك عبر:

- دعوة مكتب المجلس لحث اللجان على تسريع النظر في مشاريع القوانين ذات الأولوية وبرمجة مشاريع ومقترحات أخرى هامة غير مدرجة بالروزنامة.
- إتاحة فرصة أكبر لعمل اللجان التشريعية ضمن الزمن البرلماني.
- دعوة رؤساء الكتل لحث النواب على حضور اجتماعات اللجان والحدّ من الغيابات.